المحاضرة الثانية الاقتصاد الجزائري خلال فترة الاستعمار الفرنسي.

مقدمة: يمثل الاقتصاد الجزائري خلال فترة الاحتلال الفرنسي (1830-1962) حقبة مفصلية في تاريخ الجزائر، حيث شهد تحولات عميقة أثرت على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وقد تميزت هذه الفترة بسياسات استعمارية جائرة هدفت إلى خدمة مصالح فرنسا على حساب الشعب الجزائري واقتصاده، مما أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للجزائريين, وللتعمق في هذا الموضوع، سنكتشف من خلال هذا الدرس كيف تم تدمير الاقتصاد الجزائري، وكيف تم استغلال خيرات البلاد، من خلال استعراض اهم التحولات التي شهدها الاقتصاد الجزائري في مختلف القطاعات (الزراعي والصناعي واخيرا التجاري) خلال الحقبة الاستعمارية.

1/السياسة الاستعمارية المتعلقة بالقطاع الزراعي:

كان النظام الزراعي الجزائري قبل 1830 نظاما شبه اقطاعي وقبلي قادرا على سد حاجيات المزارع و اسرته من انتاج الارض, الا انه بعد الاحتلال تغيرت الاوضاع فكيف حدث ذلك؟

ا/الاستحواذ على اكبر مساحة من الاراضي الزراعية: عملت فرنسا على الاستحواذ على اكبر مساحة ممكنة من الاراضي الزراعية و اجودها مستعملة في ذلك ما يلي:

- ✓ **سن قوانين و مراسيم من اجل مصادرة الأراضي :** من اجل تسهيل عملية مصادرة الأراضي الزراعية الخصبة من الجزائريين ومنحها للمستوطنين الفرنسيين، لجات فرنسا الى سن العديد من القوانين خلال فترة احتلالها للجزائر. مثلت هذه القوانين جزءًا من سياسة استعمارية واسعة كانت تهدف إلى تفكيك المجتمع الجزائري و خدمة مصالح المستوطنين. و تمثلت هذه القوانين في:

- **مرسوم 31 أكتوبر 1830 :**صدر هذا المرسوم من اجل اعطاء السلطة الاستعمارية الحق في التصرف في الأوقاف والأعمال الخيرية و مصادرة أملاك المسلمين الذين ينحدرون من أصل تركي.

- **قرار 24 أفريل 1834:** نص هذا القرار على مصادرة أخصب الأراضي الجزائرية ومنحها للمستوطنين.
- **الأمر الصادر في عام 1844** الذي أتاح للسلطات الفرنسية في الجزائر حق بيع أراضي الأوقاف.
- **الأمر الصادر في عام 1846** الذي خول السلطات الفرنسية الحق في امتلاك جميع الأراضي التي ليس عليها أبنية، وكذلك الأراضي التي تقيم عليها القبائل الرحل، وقد أدى هذا القانون إلى مصادرة ما يزيد على 375.000 فدان[1].
- **مرسوم 16 جوان 1851 :**نص هذا المرسوم على أن الملكية مضمونة للجميع دون تمييز، مما أعطى الحق للدولة في حيازة أراضي العروش و أراضي الغابات بما يقارب 2 مليون هكتار.

[1] الفدان هو وحدة قياس لمساحة الأراضي الزراعية والفدان الواحد يعادل حوالي 4200 متر مربع، أو 0.42 هكتار

- **قانون الأهالي 1871 :** جعل هذا القانون الجزائريين الأصليين تابعين للمستعمرين، ومهد الطريق لتمليك الأراضي الزراعية الخصبة للمعمرين الأوروبيين.و في نفس العام وبأثر ثورة الشيخ المقراني في الجزائر صادرت السلطات الفرنسية أراضي تقدر مساحتها بـ2.500.000 هكتار[2].

هذه القوانين وغيرها ساهمت في تجريد الجزائريين من أراضيهم، وتفقيرهم، كما ساهمت في ترسيخ الاستعمار الاستيطاني الفرنسي في الجزائر.

- ✓ **وضع قوانين لتغيير نمط الملكية :** بحيث سنت مجموعة من القوانين التي تسمح بتحويل نمط الملكية الجماعية للأراضي إلى ملكية فردية على النمط الأوروبي، و بالتالي تفكك البنية الاجتماعية التقليدية في الريف الجزائري.

- **قانون سيناتوس كونسولت 1863 :** كان الهدف الظاهري لهذا القانون هو تحديد شكل الملكية للأراضي التي كانت تحوزها القبائل، لكنه في حقيقته كان يهدف إلى تسهيل تفكيك الملكية الجماعية من اجل تسهيل عملية نزع الملكية من الجزائريين. نص هذا القانون على أن الأراضي التي لا يثبت أصحابها ملكيتها بـ"سندات رسمية" تعتبر ملكًا للدولة و نظراً لعدم وجود سندات ملكية لدى القبائل، تمكنت فرنسا من الاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضي.

- **قانون وارنييه 1873 :** شجع هذا القانون على تقسيم الأراضي الجماعية بين أفراد القبائل مما أدى إلى نشوء نزاعات بين هؤلاء الافراد حول ملكية الأرض، و هذا ما سهل على المستوطنين الفرنسيين شراء الأراضي بأسعار زهيدة, ففي عام 1954 اصبح الاوروبيين يملكون 22037 ضيعة تقدر مساحتها ب 2726000 هكتار و تمثل 66% من الانتاج الفلاحي.

ملاحظة : -بعد تقسيم الأراضي، قامت فرنسا بإصدار سندات ملكية فردية لأفراد القبائل و هذا ساهم في ترسيخ مفهوم الملكية الفردية على حساب الملكية الجماعية. كما مارست ضغوطًا على زعماء القبائل للتنازل عن الأراضي أو الموافقة على تقسيمها. بالإضافة الى استغلالها لجهل الكثير من الجزائريين بالقانون الجديد، وأقنعتهم بالتخلي عن أراضيهم أو بيعها بأسعار زهيدة.

-بالمقابل قدمت فرنسا تسهيلات للمستوطنين الفرنسيين لشراء الأراضي، مثل القروض والإعفاءات الضريبية ، مما أدى إلى زيادة عدد المستوطنات الفرنسية في الجزائر. ففي عام 1940كانت مساحة الاراضي الزراعية في الجزائر تقدّر بـ 10 ملايين هكتار استولى المستوطنون الفرنسيون على 2.7 مليون هكتار أي ما نسبته 27%.

---

[2] م.مساعد أسامة, الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830-1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال, مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية, المجلد 4 /العدد3.

نتج عن هذه الاساليب و السياسة التي انتهجتها فرنسا تقليل مساحة الأراضي التي يملكها الجزائريون و بالمقابل ارتفاع ملكية المستوطنين و الفرنسيين في الجزائر و ذلك كما يوضحه الجدول التالي:

الفترة الزمنية	المساحة المستحوذة (الهكتار)
1850-1830	42.760 هكتار
1860-1851	184.555 هكتار
1870-1861	73.211 هكتار
1880-1870	حوالي 400.000 هكتار
1900-1880	/
1930-1900	أكثر من 2.1 مليون هكتار
1954-1930	أكثر من 2.7 مليون هكتار

و حسب إحصاء رسمي قامت به السلطات الفرنسية في 31 تشرين الأول عام 1954 فان نسبة ما يملكه المالك الجزائري الواحد هي 14هكتار أما بالنسبة للمستوطنين فهي158 هكتار/ للواحد.

ب/التركيب المحصولي للانتاج الزراعي: تميز التركيب المحصولي للإنتاج الزراعي في الجزائر خلال فترة الحكم الفرنسي بالتركيز على زراعة المحاصيل التجارية التي تخدم مصالح فرنسا، على حساب المحاصيل الغذائية الأساسية التي يعتمد عليها اغلبية الجزائريون. ويتجلى ذلك في:

-**تشجيع زراعة الكروم**: شجعت فرنسا على زراعة الكروم في الجزائر لإنتاج النبيذ، حيث خصصت لها مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الخصبة، وقدمت تسهيلات للمستوطنين الفرنسيين لزراعة الكروم. فقد ازدادت مساحة الكروم المزروعة من 500 هكتار عام 1830 إلى 3,000,000 هكتار عام 1960.

-**تشجيع زراعة الحبوب:** شجعت فرنسا أيضًا على زراعة الحبوب، مثل القمح والشعير، لتلبية احتياجاتها الغذائية. وقدمت دعمًا للمزارعين الفرنسيين لزراعة الحبوب في الجزائر. لذلك نجد ان مساحة الحبوب المزروعة ازدادت من 1,000,000 هكتار عام 1830 إلى 6,500,000 هكتار عام 1960. اما الانتاج فقد ارتفع من 13 مليون قنطار عام 1945 الى 24 مليون قنطار عام 1960[3].

- **الاهتمام بزراعة الخضراوات:** ولاسيما البطاطا والبقوليات ذلك لأهميتها بالنسبة للسوق الفرنسية، فقد سمح الاختلاف بين المناخين الفرنسي والجزائري أن تنضج تلك الخضروات في الجزائر قبل نضوجها في فرنسا مما جعل الإقبال عليها في الأسواق الفرنسية كبيرا حتى بلغت الصادرات الجزائرية منها مئات الآلاف من الأطنان.

[3] عبد القادر حليمي، جغرافية الجزائر، مطبعة الإنشاء، دمشق، 1968، ص180-185.

- الاهتمام بالمحاصيل الصناعية فقد اولت فرنسا والمستوطنين أهمية كبيرة لزراعة القطن والتبغ وإنتاج الفلين في الغابات، وذلك لحاجة الصناعة الفرنسية لها ويكفي أن نذكر أن محصول التبغ ارتفع من 100ألف قنطار في عام 1910 إلى 220 ألف قنطار في عام 1955.

-كذلك و بما ان أراضي الغابات التي أصبحت ملكاً للحكومة الفرنسية منذ عام 1851 والتي كانت غنية بأشجار البلوط والفلين والصنوبر وجهت لسد حاجة الأسواق الفرنسية المتزايدة من الأخشاب، فقد بلغت قيمة صادرات الأخشاب الجزائرية إلى فرنسا في عام1949 حوالي 64 مليون فرنك[4].

-**إهمال الزراعات الغذائية**: أهملت فرنسا الزراعات الغذائية التي يعتمد عليها الجزائريون في غذائهم، مثل الخضروات والفواكه، ما أدى إلى نقص في هذه المنتجات وارتفاع أسعارها.

أدت هذه السياسات إلى تغيير كبير في التركيب المحصولي في الجزائر، حيث أصبحت الزراعات التجارية تهيمن على القطاع الزراعي، مما أثر سلبًا على الأمن الغذائي للجزائريين. اضافة الى ما ذكرنا نجد ايضا **إدخال تقنيات زراعية حديثة** ، مثل استخدام الآلات والمبيدات، ولكنها كانت تخدم مصالح المستوطنين بشكل أساسي.

ج/ظهور قطاعان زراعيان متناقضان: خلال فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر، برز قطاعان زراعيان متناقضان بشكل واضح و هما كالتالي:

1-قطاع زراعي للمستوطنين: يمتاز بمساحاته الشاسعة لأراضيه الزراعية وكثرة خصوبتها، تتم فيها زراعات تجارية موجهة للتصدير، مثل الكروم لإنتاج النبيذ والحبوب، مما حقق للمستعمر أرباحًا طائلة. كذلك تستخدم فيه تقنيات زراعية حديثة، مثل الآلات الزراعية المتطورة وأنظمة الري الحديثة، ما زاد من إنتاجيته, كما يحظى بدعم حكومي كبير سواء على مستوى التمويل أو توفير البنية التحتية.

2/ قطاع زراعي للفلاحين الجزائريين: تتم فيه الزراعة في أراضٍ هامشية أقل إنتاجية, و يستغل وفق زراعات تقليدية، وأدوات بدائية، كما يتسم بانعدام التمويل و الدعم الحكومي بالإضافة الى تراجع كبير في انتاجيته.

2/ واقع القطاع الصناعي خلال الفترة الاستعمارية:

خلال فترة الاحتلال الفرنسي، شهدت الصناعة في الجزائر تحولات كبيرة بسبب تطبيق فرنسا "لسياسة عدم تصنيع المستعمرة" و عليه يمكن تقسيم الجانب الصناعي في الجزائر إلى مرحلتين رئيسيتين:

1- الصناعة التقليدية: استمرت الصناعة التقليدية في الوجود، ولكنها تراجعت بسبب المنافسة من المنتجات الفرنسية الصناعية ومع ذلك، حافظت بعض الصناعات التقليدية على أهميتها، مثل صناعة السجاد والزرابي، التي كانت تصدر إلى فرنسا, وبالإضافة الى صناعة الجلود والنحاس والحلي و بالتالي بقيت مساهمة الصناعة المحلية والحرف في الجزائر في الدخل الوطني، ضئيلة لا تتعدى نسبة 10 % في عام 1955.

---

[4] فيليب رفله، جمهورية الجزائر سياسيا واقتصادياً وطبيعياً، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1956، ص106؛ مسعود مجاهد، الجزائر عبر الأجيال، ص164.

2- الصناعة الحديثة: أنشأ الفرنسيون بعض الصناعات الحديثة في الجزائر، و التي ركزت في مجملها على صناعات استخراجية في شكل مواد معدنية واولية فقامت بحفر المناجم مثل مناجم الحديد والفوسفات، وربطت هذه الاخيرة بخطوط سكك حديدية إلى الساحل الجزائري ليتسنى لها تصديرها إلى الأسواق الفرنسية، و يتجلى هذا التركيز في القطاعات المنجمية و الاستخراجية كما يوضحه الجدول التالي:

المواد	1961	1962
الحديد	2867	662
الزنك	71	69.5
الرصاص	13	12.9
النحاس	2.2	2.9
الفوسفات	426	389.8
الفحم	77	35

الوحدة الف طن

بالإضافة الى هذه الصناعات فقد انشات فرنسا بعض الصناعات الاخرى **كالصناعات الغذائية :**مثل مصانع النبيذ ومصانع السكر، التي كانت تعتمد على المنتجات الزراعية الجزائرية و بعض **الصناعات الخفيفة** مثل الصناعات النسيجية والجلدية، التي كانت تلبي احتياجات السوق المحلية.

نتج عن هذه السياسة الصناعية المنتهجة من طرف المستعمر تبعية الصناعة الجزائرية لفرنسا و ذلك لكون المواد الخام تصدر إلى فرنسا، والمنتجات المصنعة تستورد من فرنسا, وهذا ما ادى الى ضعف التصنيع في الجزائر, كما كان هذا القطاع الحساس يتسم بسيطرة المستوطنون الفرنسيون عليه بينما يعمل الجزائريون في مختلف الورشات الاستخراجية كعمال بأجور منخفضة.

3/القطاع التجاري في الجزائر (1830-1962):

لم يكن النشاط التجاري الجزائري اثناء الاحتلال الفرنسي افضل حال من نظيره الصناعي, فقد سيطر المستوطنين الفرنسيين على مجمل نشاطات التجارة في الجزائر، الداخلية منها و الخارجية وذلك من اجل تسهيل تصديرهم لرؤوس الأموال الفائضة عن التجارة وأرباحها إلى فرنسا. فقد تمكنت فرنسا من السيطرة على السوق الداخلية الجزائرية بعد إصدارها لقوانين1851و1867 التي وحدت الجزائر مع فرنسا جمركياً ، الامر الذي جعل الصناعة والحرف الوطنية دون حماية و معرضة للمنافسة مع الشركات الفرنسية الحديثة التي كانت تنتج بضائع وسلع ذات جودة عالية وأسعار أقل, ما أدى إلى خنق الصناعة الجزائرية وتدمير حرفها، فأصبحت السوق الجزائرية مرتعاً خصبا لمنتجات الشركات الفرنسية, وما زاد الطين بلة احتكار النقل البحري بين الجزائر ودول العالم من قبل الشركات البحرية الفرنسية. هذا الاحتكار للتجارة و النقل البحري جعل الجزائر تحقق ميزان تجاري عاجز.

اما عن نسب الواردات والصادرات الجزائرية في مختلف القطاعات الاقتصادية لعام 1952 فهي موضحة في الجدول التالي .

الصادرات الجزائرية	النسبة	الواردات الجزائرية	النسبة
مواد نباتية	%87	مواد نباتية	%16
مواد حيوانية	%2	مواد حيوانية	%2
مواد معدنية	%6	مواد معدنية	%6
مواد مصنوعة	% 0	مواد مصنوعة	%55

المصدر: نقلا عن ممثليه الجهوية الجزائرية في الجمهورية العراقية، القضية الجزائرية تدخل عامها السابع، وزارة الإرشاد.

من خلال الجدول يتضح لنا ان اغلب الصادرات الجزائرية عبارة عن محاصيل زراعية و انتاج نباتي بنسبة 87% بينما وارداتها فهي في مجملها مواد مصنعة بنسبة 55%.

خاتمة: في ختام درسنا حول الاقتصاد الجزائري خلال فترة الاحتلال الفرنسي، نستطيع تلخيص أهم ما جاء فيه في النقاط التالية:

- **سيطرة فرنسية شاملة :**هيمنت فرنسا على جميع مفاصل الاقتصاد الجزائري، من الزراعة والصناعة إلى التجارة، بهدف خدمة مصالحها الخاصة.
- **الزراعة في خدمة الاستعمار :**حولت فرنسا الأراضي الزراعية الخصبة إلى مزارع لإنتاج المحاصيل التي تُصدر إلى فرنسا، مما أدى إلى تهميش الزراعة المعيشية التي كانت تُغذي السكان المحليين.
- **تهميش الصناعة المحلية :**اقتصر دور الصناعة في الجزائر على استخراج المواد الخام لخدمة المصانع الفرنسية، مما أعاق نمو الصناعات التحويلية في الجزائر.
- **احتكار التجارة :**سيطرت الشركات الفرنسية على التجارة الخارجية، مما أدى إلى تراجع دور التجار الجزائريين وارتفاع أسعار السلع.
- **تدهور الأوضاع المعيشية :**أدت السياسات الاستعمارية إلى تدهور الأوضاع المعيشية للجزائريين، بسبب مصادرة الأراضي، وفرض الضرائب، وتراجع القدرة الشرائية.

و في الاخير يمكن القول انه فترة الاحتلال الفرنسي تبقى مرحلة صعبة في تاريخ الجزائر، حيث استنزفت فرنسا ثروات البلاد و عرقلت نموها الاقتصادي .لكن هذه الفترة ساهمت أيضًا في تكوين وعي وطني و رغبة قوية في التحرر و بناء اقتصاد وطني مستقل, فكيف ستقوم الجزائر ببناء اقتصادها من الصفر بعد الاستقلال؟ وهذا ما سنسعى للإجابة عنه في مواضيعنا اللاحقة بعون الله تعالى.